

■ فرنسا

# ماكرون أمام المشرّعين... ملك يبشّر بـ«نهج جديد»

في قصر فرساي، توجّه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى مجلسي النواب والشيوخ، أمس، في كلمة طويلة أراد من خلالها رسم الخطوط العريضة لعهد الذي قال إنه سيتسم بـ«تغيير عميق» و«فاعلية»، فيما يتهم بأنه يكرس صورة «ملكية» لعهد

عدا عن تعزيزه لصورة «ملكية» لرئاسته، فإن أبرز ما استنتج من خطاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، أمام مجلسي النواب والشيوخ في قصر فرساي، أمس، هو دعوته إلى خفض عدد النواب وإدخال النسبية في النظام الانتخابي، في خطاب اعتبرته معظم القوى السياسية بأنه عام ولم يتسم بالوضوح. وقبل يوم من طرح رئيس الحكومة

الفرنسية، إدوار فيليب، سياسة السلطة التنفيذية أمام البرلمان، عرض ماكرون الخطوط العريضة لعهد في خطاب طويل، وهي خطوة أثارت جدلاً وانتقادات من اليسار واليمين لتكريسها صورة التوجهات «الملكية» للرئيس الجديد.

واستهل ماكرون خطابه الطويل بالإشارة إلى المادة 18 من الدستور التي تتيح للرئيس مخاطبة البرلمان، بعدما لم يكن يحق له ذلك حتى التعديل الدستوري عام 2008، وبذلك يكون ماكرون ثالث رئيس فرنسي يلقي خطاباً أمام البرلمانين في فرساي، بعد خطاب رسمي ألقاه فرنسوا هولاند بعد ثلاثة أيام على اعتداءات تشرين الثاني 2015، وخطاب نيكولا ساركوزي عام 2009.

واتسم الخطاب الذي وصفه أحد نواب اليمين بأنه «بلا فائدة» بالقوة في ما يتعلق بالمبادئ العامة والحديث عن تغيير «عميق» للاستجابة لمطالب الفرنسيين. وأبرز ما تحدث عنه ماكرون هو رغبته في إدخال قدر من التمثيل النسبي على الانتخابات البرلمانية التي ستجرى مستقبلاً، وكذلك رغبته في خفض عدد المشرّعين بنسبة الثلث وإلغاء محكمة مختصة بمقاضاة الوزراء. وأوضح أنّ «برلماناً فيه عدد أقل

من النواب، غير أنه يحظى بوسائل معززة، هو برلمان يصبح العمل فيه أكثر سهولة»، داعياً إلى «التحرك» و«الفاعلية» على جميع مستويات السلطة.

وأكد نيته «تنفيذ كل تلك الإصلاحات الجذرية التي تحتاج إليها مؤسساتنا بشدة خلال عام... سنطرح هذه الإصلاحات على البرلمان، لكن إذا اقتضت الضرورة سأطرحها على الناخبين من خلال استفتاء».

وبدا جلياً أن ماكرون يستمد ثقة كبيرة من أغلبية البرلمان، بدعوته إلى اعتماد «نهج جديد تماماً» يقوم على تحول «عميق» من خلال إصلاح مؤسسات البلاد «خلال عام»، مؤكداً أنه «على اقتناع راسخ بأن شعبنا، من خلال الخيارات التي اتخذها أخيراً، يطلب منا اتباع نهج جديد تماماً».

كذلك، كرّس ماكرون تقليداً جديداً بالتوجه إلى البرلمان سنوياً، إذ شدّد على «تقديره» للبرلمان، واعدأ بالعودة إليه «كل سنة» من أجل «عرض حصيلة» عمله، على غرار الخطاب حول حال الاتحاد الذي يلقيه الرئيس الأميركي سنوياً أمام الكونغرس، في مقابل تخليه عن المقابلة التلفزيونية التقليدية في 14 تموز، يوم العيد الوطني الفرنسي.

على الصعيد الأمني، أعلن أنه يعتزم

رفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد في الخريف، كاشفاً عن «تدابير معززة لمكافحة الإرهاب». وتابع أن هذه «التدابير المعززة» التي سيصوت عليها البرلمان «ستوضع تحت مراقبة قاضي الحريات الفردية، في ظل الاحترام الكامل والدائم لمطالبنا الدستورية وتقاليد الحرية التي نتبعها»، مستجيباً بذلك للمطلب العديد من المدافعين عن الحريات القلقين من تزايد سلطات القضاء الإداري. وأشار إلى أن البرلمان سيعدى إلى التصويت على تدابير جديدة لمكافحة الإرهاب، معتبراً أن «منح الإدارة سلطات غير محدودة على حياة الأفراد من دون أي تمييز، أمر لا معنى له على الإطلاق، لا على صعيد المبادئ، ولا على صعيد الفاعلية».

وأضاف أنّه يود أن يكون «بوسع البرلمان التصويت على هذه التدابير الجديدة التي سنعرّض موقعنا أكثر في كفافنا. ينبغي أن تستهدف صراحة الإرهابيين، باستثناء جميع الفرنسيين الآخرين».

لكن خطاب ماكرون، الذي لا يخفي رغبته في ترميم عظمة المنصب الرئاسي، لم يلق الترحيب من عدد من القوى السياسية في البلاد، إذ فيما وصفته رئيسة حزب «الجهة الوطنية» مارين لوبن بأنه ضبابي،

اعتبره رئيس حزب «فرنسا المتقدمة»، جان لوك ميلانشون، بأنه عبارة عن «سبل هائل من الأمور البديهية».

وقاطع نواب «فرنسا المتقدمة» والنواب الشيوعيون الجلسة احتجاجاً، فيما اعتبر ميلانشون في وقت سابق أن ماكرون «تخطى عتبة في ضخامة حجم الملكية الرئاسية». أما النواب الشيوعيون، فقد تظاهروا

■ تقرير

«توتال» تخرق حاجز الخوف من العقوبات:

## عقد استثمار بـ4,9 مليارات دولار في إيران

هو تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والدولية مع فرنسا. وأكد ولايتي أنه «في ظل القواسم المشتركة بين إيران وفرنسا، إذا رفضت الأخيرة اتباع سياسات ترمب التعسفية، فإن ذلك سيخدم قطعاً مستقبل فرنسا وشعبها».

في غضون ذلك، عبّنت «توتال» مسؤولاً خاصاً لامتثال، مهمته الوحيدة هي ضمان عدم وقوع الشركة في مطبّ الإجراءات الأميركية المتخذة ضد إيران.

وكان الجانبان قد وقعا الاتفاق التمهيدي في تشرين الثاني 2016، وكان بويانيه قد أعلن في شباط الماضي أنه ينتظر «القرار النهائي» للإدارة الأميركية قبل المضي قدماً. واتخذت «توتال» قرارها رغم تصعيد الموقف المعادي لواشنطن التي تؤيد تشديد العقوبات على طهران.

وزاد الموقف العدائي لواشنطن من صعوبة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين إيران وسائر دول العالم، خصوصاً لجهة تردّد المصارف الدولية الكبرى في العمل مع طهران، إذ تخشى إجراءات عقابية أميركية. وقد أدى الغموض المحيط بالسياسة الأميركية واحتمال تشديد العقوبات إلى تراجع في حماسة بعض الشركات الدولية، مثل «بريتش بتروليوم» البريطانية، بينما اكتفت شركات مثل «شل» و«غازبروم» (روسيا) بتوقيع اتفاقات أولية. (الأخبار، أ ف ب)

إيران النفطية تحتاج إلى حوالي 200 مليار دولار من الاستثمارات في السنوات الخمس المقبلة، والشركات الأوروبية كانت تترقب الفرص بتوق كبير في بلد بحوي ثاني أكبر احتياطي غاز في العالم ورابع احتياطي نفطي. لكن الشركات كانت حذرة من الاستثمار بسبب العقوبات الأميركية المستمرة.

من جهته، أكد رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية على مجمع تشخيص مصلحة النظام علي أكبر ولايتي أن العقد الموقع يحظى بدور مهم جداً على صعيد العلاقات بين طهران وباريس، مشيراً إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد زيادة بنسبة أربعة أضعاف. وفي تصريح إلى الصحافيين، عقب لقائه الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية كريستيان ماسيه، قال ولايتي إن الجانب الذي توافق عليه إيران

زغنه: صناعة إيران النفطية تحتاج إلى 200 مليار دولار من الاستثمارات

ندار زغنه إن «الاتفاق كان نتيجة مباشرة لإعادة انتخاب الرئيس حسن روحاني في أيار الماضي، والدعم الشعبي لإعادة بناء الروابط مع الغرب». وأضاف أن «الشعب قال بثبات إن سياساتنا النفطية يجب أن تستمر»، متابعاً أنه «يجب أن لا ننسى أبداً أن توتال كانت من أوائل المبادرين». وأوضح زغنه أن صناعة

المجموعة النفطية الغربية الأولى التي تعود إلى إيران منذ توقيع الاتفاق النووي في تموز 2015، بين طهران والقوى العظمى (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا).

ورأى رئيس مجلس إدارة «توتال» باتريك بويانيه، خلال حفل التوقيع في طهران، أن هذا «اليوم بالنسبة إلى توتال تاريخي، إنه يوم عودتنا إلى إيران». وقال: «نحن لسنا منظمة سياسية، لكنني أمل أن يشجع هذا الاتفاق شركات أخرى على المجيء إلى إيران، لأن التنمية الاقتصادية هي أيضاً طريق لبناء السلام».

وأضاف: «نحن هنا لبناء الجسور وليس الجدران». ولفّت بويانيه إلى أن «لدى توتال تاريخاً طويلاً في إيران»، مشيراً إلى تطويرها المرحتين الثانية والثالثة من حقل

بارس الجنوبي إبان التسعينيات. والمشروع في حقل بارس الجنوبي المشترك بين إيران وقطر، هو الأول بموجب «عقد نفطي إيراني جديد» يمنح شروطاً أفضل للاستثمارات الأجنبية. وينص الاتفاق مع «توتال» على تطوير المرحلة 11 من حقل بارس الجنوبي، على أن تملك المجموعة الفرنسية 50,1% من حصص التحالف المكلف باستثمار الحقل، تليها المؤسسة الوطنية الصينية للنفط (30%) والإيرانية بتروبارس (19,9%). وقال وزير النفط الإيراني بيجان

كسرت «توتال»، أمس، رسمياً حاجز الخوف من العقوبات الأميركية بتوقيع عقد استثمار بقيمة 4,9 مليارات دولار في إيران، وذلك في الوقت الذي لا تزال تتردّد فيه بقية الشركات الغربية الكبرى في القيام بخطوة مماثلة، بسبب غموض الموقف الأميركي

تجاوزت شركة النفط الفرنسية العملاقة «توتال» الضغوط الأميركية، ووقعت أمس عقداً لتطوير حقل غاز مع إيران بقيمة مليارات عدة من الدولارات، وهو الاتفاق الأول لشركة أوروبية مع الجمهورية الإسلامية، منذ أكثر من عقد. وستستثمر «توتال»، بشكل أولي، مليار دولار (880 مليون يورو) في حقل بارس الجنوبي للغاز، ضمن تحالف مع شركتين صينية وإيرانية، ومدة المشروع عشرون عاماً، ستضخ خلالها الشركات مبلغ 4,9 مليارات دولار. وبذلك، تصبح الشركة الفرنسية



رئيس مجلس إدارة «توتال»: هذا اليوم تاريخي... إنه يوم عودتنا إلى إيران (أ ف ب)